مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: معدل الفائدة ودورية الازمات في الاقتصاد الرأسمالي "دراسة في الآثار وسبل المعالجات"
اسم الكاتب: أ.م.د. رائد فاضل جويد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7770
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v3i25.261

TJFPS

ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

معدل الفائدة ودورية الازمات في الاقتصاد الرأسمالي "دراسة في الآثار وسبل المعالجات

The interest rate and the periodicity of crises in the capitalist economy "A study of the effects and ways of treatments

Assit.Prof. Dr Raed Fadhil Jwaid [a]
AL-IMAM UNIVERSITY COLLEGE/ BALAD a

أ.م.د رائد فاضل جويد [a] *
كلية الامام الجامعة/ بلد [a]

Article info.

Article history:
- Received 20 \6\2021
- Accepted 24\7\2021
- Available online 30\9\.2021

Keywords:
- interest rate
- economic crises
- The effects of financial crises

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The crisis from the economic perspective is the contradiction between people's needs and the resources available to them, i.e., the scarcity of resources versus the needs of unlimited people. However, this capitalist definition of the economic crisis is an ideological proposition, as the economic systems do not agree in their definition of an economic crisis as a contradiction between (demand) and natural resources (supply).

It is known that the practical reality of the capitalist and socialist world economy did not achieve optimal distribution or effective allocation, as the collapse of the Soviet socialist system is one of the greatest evidence of the failure of the system as a system, as is the case with the contemporary capitalist system characterized by periodic crises, which calls for the need to reformulate the theory By correcting the concept of economic crisis or at least making us question one of the pillars of the capitalist system, which is the interest rate.

*Corresponding Author: Assit.Prof. Dr Raed Fadhil Jawid ,E-Mail: dr_raid@alimamunc.edu.iq
Tel:xxx, Affiliation: AL-IMAM UNIVERSITY COLLEGE /BALAD

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 21\6\2021
القبول: 24\7\2021
النشر : 30\9\2021

الكلمات المفتاحية :
- معدل الفائدة
- الازمات الاقتصادية
- آثار الازمات المالية

الخلاصة : ان الازمة من المنظور الاقتصادي هي التناقض بين احتياجات الناس والموارد المتاحة لهم ،اي بمعنى ندرة الموارد مقابل احتياجات الأشخاص غير المحدودين، الا ان هذا التعريف الرأسمالي للأزمة الاقتصادية هو اقتراح عقائدي اذ لا تتفق النظم الاقتصادية في تعريفها لأزمة اقتصادية على انها تناقض بين (الطلب) والموارد الطبيعية (العرض).

ومن المعروف أن الواقع العملي للاقتصاد العالمي الرأسمالي والاشتراكي لم يحقق التوزيع الأمثل أو التخصيص الفعال، حيث أن انهيار النظام الاشتراكي السوفييتي هو أحد أعظم الأدلة على فشل النظام كنظام كما هو الحال مع النظام الرأسمالي المعاصر الذي يتسم بالأزمات الدورية ، والذي يدعو إلى ضرورة إعادة صياغة النظرية الاقتصادية معرفيًا من خلال تصحيح مفهوم الأزمة الاقتصادية أو جعلنا على الأقل نتساءل عن أحد أركان النظام الرأسمالي ، وهو سعر الفائدة.

المقدمة

ان النظم الاقتصادية المختلفة هي في الأصل نظم معرفية تعكس طريقة التفكير التي يرى بها الناس إشكالات الحياة، والأشكال من المنظور الاقتصادي يتمثل في التناقض بين حاجات الناس والموارد المتاحة لهم، وقد دأبت كتب الاقتصاد الرأسمالية على تحديد هذا الإشكال وفقا لمبادئ النفعية، ومن ثمة تعريف المشكلة التي تصير الأساس الفكري والعلمي لمواجهة الإشكال، على انها هي: (ندرة الموارد) مقابل حاجات الناس غير المحدودة. هذا التعريف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية لا يمكن اعتباره رأيا علميا، بل هو طرح مذهبي، فالنظم الاقتصادية لا تتفق في تعريفها للمشكلة الاقتصادية إذ يعدها الإسلام، مثلا، في هذا الجانب الطلب، أي في الانسان ذاته وليس في جانب العرض (الموارد الطبيعية).

الواقع العلمي للاقتصاد العالمي في ظل المذهبين الرأسمالي والاشتراكي لم يحقق التوزيع الأمثل ولا التخصيص الفعال، وهو ما حدث مع النظام الاشتراكي السوفياتي (الذي يشكل انهياره دليلا من اكبر ادلة فشله) وكذلك مع النظام الرأسمالي المعاصر، الذي يتميز بالأزمات الدورية التي يعتبرها منظره من مميزاته المرتبطة به، الأمر الذي يجعلنا نحاول إعادة صياغة النظرية الاقتصادية معرفيا ، انطلاقا من تصحيح من

مفهوم المشكلة الاقتصادية، او يجعلنا، على الأقل نتساءل حول احدى ركائز النظام الرأسمالي ، وهي معدل الفائدة [1].

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول المشكلة الاقتصادية، جذورها وأسبابها ، والتي هي أساس طريقة التفكير في رؤية إشكالات الحياة ، والإشكال في المنظور الاقتصادي يتمثل في التناقض بين حاجات الناس والموارد المتاحة لهم ، وقد دأبت كتب الاقتصاد الرأسمالية على تحديد هذه الإشكالات وفقا لمبادئ النفعية.

هدف البحث: يهدف البحث الى استقصاء جوهر المشكلة الاقتصادية التي هي الأساس الفكري والعلمي لمواجهة الإشكال التي هي ندرة الموارد مقابل حاجات الناس غير المحدودة مع ان النظم الاقتصادية لا تتفق في تعريفها للمشكلة الاقتصادية .

إشكالية البحث: يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الاتية:

1- ما الازمات الاقتصادية والمالية؟ وما أسبابها؟

2- ما مظاهر وآثار الازمات المالية؟ وما اجراءات معالجتها وتقييمها؟

3- ما اثر معدل الفائدة في تفاقم الازمات المالية؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد العالمي في ظل المذهبين الرأسمالي والاشتراكي لم يحقق التوزيع الأمثل ولا التخصيص الفعال لان الازمات الدورية هي من ابرز السمات المرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي الامر الذي يتطلب صياغة النظرية الاقتصادية معرفيا ومراعاة اهم احدى ركائز النظام الرأسمالي وهي معدل الفائدة .

منهج البحث: اعتمد الباحث للإجابة على التساؤلات ولإثبات صحة الفرضية على المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة البيانات اي الوقائع المسببة للازمات والبحث عن اسبابها محاولا ايجاد حلول ومعالجات لها.

[1] حسن حبيب العبندي، المشكلة الاقتصادية: دراسة مقارنة في النظم الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادي ، (القاهرة: 2016)، ص25 .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين تسبقهما مقدمة وتليهما استنتاجات وتوصيات، تناول المبحث الاول مفهوم وتاريخ الازمات الاقتصادية والمالية واسبابها، وتناول المبحث الثاني مظاهر وآثار الازمات المالية واجراءات معالجتها وتقييمها، وأثر معدل الفائدة في تفاقم الأزمات الرأسمالية

المبحث الأول : مفهوم وتاريخ الأزمات الاقتصادية والمالية واسبابها

أولا:-مفهوم الازمات الاقتصادية والمالية :

ان الازمة الدورية تنبئ بوجود اختلال في الهيكل الاقتصادي (عدم التناسب بين فرعي الإنتاج الأول والثاني ، أي من السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية (marks) ، وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني) ، الا ان الازمة (بجانبها الإيجابي) تساهم قي ابتكار اليات وتقنيات جديدة تعمل عليها المؤسسات المأزومة محاولة للتخفيف من حدة الازمة وتعويض عن الضرر الناشئ من جراءها ، لذا تعمل المؤسسات على تكثيف محاولاتها لإيجاد قنوات إنتاجية مستحدثة. وتعد الازمة وفق هذا المعنى، مرحلة تأسيسية لمسارات التطور اللاحق، أي رسم مسار لهيكل اقتصادي يسعى للتجديد في رأس المال الثابت [1]، ولفهم الازمة الاقتصادية باعتبارها احدى مراحل الدورة الاقتصادية لابد من التطرق الى الكل (أي الدورة الاقتصادية) ومن ثم الانتقال الى الجزء (أي الازمة الاقتصادية) باعتبارها احدى مراحلها.

تعني الدورة في الاقتصاد الرأسمالي "مرحلة من الزمن تبدأ من بداية ازمة وتنتهي مع بداية ازمة أخرى"، وعادة ما تمر بأربع مراحل أساسية وكأنها سلسلة ذات حلقات أربع "تبتدأ بأزمة فانتعاش ونهوض وتنتهي بركود تعقبه ازمة أخرى"، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم ملامح الطريق للتطور الرأسمالي. والحلقة المفصلية في الدورة هي "ازمة فيض الإنتاج"، فكل أزمة تكمل ما قبلها، وقد يحدث الانفجار نتيجة للتناقضات المتراكمة في مسيرة الدورة التي تسبقها، ميسرة الطريق لمرحلة "توسع الإنتاج" في دورة جديدة منتهية الى أزمة متتالية. وبناء لما سبق، فذروة الدورة تبتدأ حين دخول الازمة اللاحقة في دورة جديدة، وهو ما يسمى ازمة "فيض الإنتاج"، الازمة الاقتصادية هي تعبير عن وجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية وتفاوت حادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تلك المرتبطة بالجانب المالي لذلك فان اية ازمة اقتصادية تنشأ غالبا من وجود ازمة مالية نتيجة وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض

[1] مصطفى العبد الله ، "الازمات والدورات الاقتصادية" ، الموسوعة العربية ، (القاهرة: 2017) ، ص40.

التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان ....) او لدى أسواق المال (حالة الفقاعات)، او لدى المؤسسات النقدية (ازمة العملات وسعر صرفها) [1] .

وهناك عدة اسهامات علمية عملت على تحديد ماهية الازمة المالية، معتبرة أياها ذات تماس بأسواق البورصات وأسواق الائتمان، وتكمن الخطورة في ذلك في انعكاساتها على الاقتصاد، وما تسببه من ازمة اقتصادية يعقبها انكماش اقتصادي يلازمه عادة انحسار للقروض يتبعه أزمة سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار، وحالة من اللايقينية في تعاملات أسواق المال.

ثانيا : <u>تاريخ الازمات الاقتصادية والمالية :</u>

ان الازمات الاقتصادية التي سبقت الرأسمالية نجم عنها كوارث طبيعية كالجفاف والفيضانات وغيرها، وكوارث بشرية كالحروب وغيرها، الامر الذي يترتب عليها من فقدان للامن (ازمات) بكافة الابعاد والتي تسمى (أزمات ضعف الإنتاج)، اذ أشار المقريزي الى ان معظم الازمات الاقتصادية سبق حدوثها في مصر، كانت مسبباتها اما طبيعية، أو لسلوك الانسان وتصرفه[2].

ان تكرار الازمات في عصرنا يثير قلق واهتمام الدول المعنية لما يسببه من هشاشة في استقرارها في كافة الابعاد، وما يزيد الاثارة عدم اقتصارها في الحدود الوطنية وانما تتجاوزها الى الفضاء المحيط (النامي والمتقدم) نتيجة للانفتاح الذي سببته العولمة بكافة الابعاد، تشير التقارير التي أصدرها صندوق النقد الدولي الى انه خلال الفترة 1980–1997 مر ثلثي الأعضاء في الصندوق في ازمات مالية، وازدادت الآثار السلبية المترتبة عليها، اذ اكدت التقارير الصادرة من الصندوق ذاته ان اكثر من 50 بالمئة من تلك الازمات حدثت في الدول النامية[3] .

تجعلنا الدراسة المعمقة لهذه الازمات نكشف المسبب الرئيسي لها يتمثل في الديون الغير مبرر لها في النشاط الحقيقي والتي تؤدي الى ركود اقتصادي وانخفاض في الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، الامر

[1] مصطفى العبد الله ، مصدر سبق ذكره، ص40.

[2] امجد عبد الحميد ، المدونات الاقتصادية واسبابها ، ج 1، (بيروت: 2016)، ص 51 .

[3] البنك المركزي المصري ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، العدد 15، (القاهرة: 2015)، ص18.

الذي يتطلب من الحكومات ضرورة الحد من آثارها السلبية. وعادة ما تكون هذه المعالجة عن طريق ضخ مبالغ كبيرة لانقاد تعثر المؤسسات المصرفية والمالية، وردم الخسائر التي نجمت عن تعثرها.

ان الحدود والاشتراطات التي وضعتها اتفاقية بازل والتي شملت حدودا للتوسع في الإقراض، واشتراطات على رأس المال المملوك بنسب معينة لا يمكن تجاوزها، الا ان الرقابة التي يمارسها البنك المركزي تقتصر على البنوك التجارية ، وهو ما جعل التمادي السمة التي تنطبق على بنوك الاستثمار، ودون أي سقف في الحدود، في عملية الإقراض ، حتى وصلت الى ستين ضعف حجم رؤوس أموالها ، كما في حال (usb) وبنك (lyman) وهذه الزيادة في الإقراض مردها الى الجشع في الحصول على الأرباح القصيرة الاجل (حجم المكافآت) ، التي يتولد منها المزيد من المخاطر المرتبطة بالسداد . ولا يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ان المؤسسات المالية تبتكر طرقا أخرى لزيادة حجم الإقراض، منها ما تسمى المشتقات المالية لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد، وهي ما نتجت منها مؤخرا ازمة الديون العقارية نتيجة انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة وبنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية والهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية. هذه العناصر كلها تكاتفت في احداث الازمات وفقدان عنصر الثقة، ومن ثمة وجود الأزمات الاقتصادية [1].

ثالثا : الأسباب ازمات الكساد الاقتصادي والأزمات المالية

تشترك المسببات التي تقف وراء أزمات الكساد الاقتصادي في ظاهرة أساسية تنتهي اليها ومن ثم تبدأ منها الانهيار، وهي ظهور دين كبير يتفوق على القدرة الطاقوية للاقتصاد او للسوق. وكانت أيضا في الآثار التي تلي ذلك والمتمثلة بالركود الاقتصادي والذي ينتج منه انخفاض في الإنتاج ثم البطالة أخطر هذه المشاكل [2].

ان التناقضات الرئيسية التي يتسم بها النظام الرأسمالي تمثل الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي وهي: الفوضى في الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبيا، والاختلال في التناسق، والتناقض بين الإنتاج

[1] محمود سلامة ، اثر المؤسسات المصرفية والمالية المتعثرة في خلق الازمات المالية ، مجلة الاقتصاد ، العدد 4 ، (القاهرة: 2015)، ص66 .

[2] عبد الرحمن حمدي، الازمة العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة بحوث اقتصادية، العدد السادس ، (بيروت ، 2017)، ص30 .

والاستهلاك، ويعود السبب وراء هذه التناقضات الناشئة جميعها هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص، والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

اما الازمات المالية فتتظافر عدة أسباب في آن واحد لأحداثها، واهمها[1]:

1-هشاشة (اللااستقرار) في الاقتصاد الكلي :

ان التقلبات في شروط التبادل التجاري تعد احد اهم مصادر الازمات الخارجية، لما تسببه من خلل في شروط التجارة يصعب معها الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالاستيراد والتصدير بالنسبة للمشتغلين بهذا النشاط، اذ تشير بيانات البنك الدولي الى ان ما يقدر ب 75 بالمئة من الدول النامية التي تعرضت لصدمات (الأزمة المالية) شهدت انكماشا في التبادل التجاري بمقدار 10 بالمئة قبل حدوث الازمة. وخير مثال لهذه الحالة (فنزويلا والاكوادور) ، اذ اعتمدت بنسبة كبيرة على صادرات النفط الخام مع القلة في تنوع الاقتصاد وصغر حجمه.

كما ان هناك مصدرا خارجيا اخر مسببا للازمات المالية في الدول النامية لا يقل عن السبب أعلاه وهو التقلبات في معدلات الفائدة العالمية، ويمتد تأثير هذه التقلبات لتتجاوز تكلفة الاقتراض شاملة التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقدر ان السبب المباشر لما بين 50 بالمئة و67 بالمئة من تدفقات رؤوس الأموال من الدول النامية واليها خلال حقبة التسعينات كان التقلبات في معدلات الفائدة عالميا كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سببا مباشرا او غير مباشر لحدوث العديد من الازمات المالية. وأكدت دراسات مختلفة هذه الحقيقة، واظهرت ان ان 22 من الدولة النامية في أمريكا الجنوبية مرت باضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدلات اعلى قياسا مع أي إقليم في العالم، كما ذكرت الدراسة ان وقوع الازمات المالية تسبب في ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية متأثرا بارتفاع الأرباح في التجارة الخارجية او بارتفاع معدلات الفائدة المحلية[2].

اما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم والتي تعد محددا رئيسيا في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدوره في الوساطة المالية، وخصوصا المنح الائتمانية.

---

[1] عبد المالك كنعان ، الازمات الاقتصادية واسبابها ، ط1 ، منشورات الاهرام، (القاهرة: 2016)، ص5 .

[2] المصدر نفسه، ص 5.

يعتبر الركود الاقتصادي الذي تسببه مستويات الأسعار محددا أساسيا لحدوث الازمات المالية في العديد من الدول النامية. كما ان هناك محددات سالبة أخرى متعلقة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي تسببت في التهيئة لحدوث الازمات المالية.

2-اضطربات القطاع المالي : ان هناك قواسم مشتركة للمؤشرات التي تسبق حدوث الازمات تتمثل بالتوسع في منح الائتمان، والانهيار في أسواق الأوراق المالية وهو كما في حالة دول جنوب شرق اسيا فقد شهد القطاع المالي في تلك الدول توسعا كبيرا.

ان سياسة السعة في منح الائتمان تسببت بأزمة تركز الائتمان، سواء اقتصرت على نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية وخير مثال الازمة المالية في كوريا الجنوبية، او انها اقتصرت لقطاع واحد كالقطاع الحكومي وخير مثال الازمة المالية في تايلند. والذي يميز الازمات المالية التي مرت بها الدول (النامية والصناعية) هو الانتعاش الكبير في منح القروض. اما السمة الثانية فتتمثل بالانتكاسة في سوق الأوراق المالية، وقد تضررت الدول النامية بشكل كبير من هذه الانتكاسة مقارنة بالدول الصناعية. ودلت دراسة مشكين على ان من الظواهر التي تعطي إشارات لحدوث الازمات المالية هو الانهيار المتكرر في سوق الأوراق المالية[1].

3-عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف : ان التوسع في منح القروض يتسبب في ظهور ازمة عدم التلاؤم بين أصول وخصوم المصارف ، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها ارتفاعا في معدلات الفائدة ، واكثر جذبا من معدلات الفائدة محليا. فقد اشارت دراسة هونوهان، على ان نتيجة للتحسن في تنظيم القطاع المصرفي وكذلك التقدم التكنولوجي ومعالجة المعلومات والتحسن الكبير في تنظيم القطاع المصرفي فأن نسبة (M2) الى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من 59 دولة نامية قد زادت من مقدار 25 بالمئة الى اكثر 35 بالمئة خلال الفترة 2000 – 2010، من غير ان تحدث أي زيادة مقابلة الى رأس مال المصارف في تلك الدولة ومثال ذلك الازمة المالية في المكسيك [2]

[1] عبد المالك كنعان .، مصدر سبق ذكره، ص 5.

[2] ناجي التوني ، الازمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، 29 ، 3 ج (الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 2017)، ص41.

بعد ان تطرقنا الى الأسباب الخارجية (الدولية او الاقتصادية) للأزمات المالية ، سنحاول التطرق الى الأسباب الداخلية (الاقتصادية الجزئية) المتشابهة ، التي يمكن ملاحظتها في كل ازمة مالية تقريبا .

يمكن تلخيص هذه الأسباب في الاتي[1]:

- ❖ التعامل بالفائدة او الافراط في تطبيقها ، اذ في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقترض عن سداد القروض وفائدته (الاعسار المالي) .
- ❖ التعامل بنظام التجارة في الديون (التوريق) ، فهو يؤدي الى الافراط في خلق النفوذ دون غطاء ، وهذا يقود الى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية ، بالإضافة الى ذلك الشراء بالهامش (احدى احدى نظم المشتقات المالية) والمستقبليات والاختيارات التي تعد مغامرة في اغلبها ومراهنة غير مغطاة .
- ❖ استبدال نظام الغطاء القائم على الذهب والفضة بنظام قائم على الدولار والعملات الورقية ، الامر الذي تسبب بالتضخم .
- ❖ الممارسات البعيدة عن اخلاقيات العمل والمعاملات كالرشوة والكذب .... وغيرها.

المبحث الثاني : مظاهر وآثار الأزمات المالية ووسائل معالجتها وتقييمها

<u>أولا : مظاهر الازمات المالية :</u> تشترك الازمات المالية ببعض السمات المشتركة ومنها[2]:

- ❖ الإسراع في سحب الايداعات من البنوك لان رأس المال جبان ، وهذا ما تناولته وكالات الاعلام المختلفة.
- ❖ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والافراد خوفا على صعوبة استرداتها .
- ❖ النقص في السيولة لدى الافراد والشركات، وهو ما يؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي –انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال .
- ❖ ان نقص السيولة أدى الى الانخفاض في مستوى الطاقة المستغلة في الشركات، وكذلك عرقلة الحصول على القروض مقابل الفائدة العالية على الأسعار وبضمانات مغلظة.
- ❖ الانخفاض في المبيعات وخصوصا في قطاع العقارات وغيرها ، نتيجة لضعف السيولة .

---

[1] حسين حسين شحاته ، الازمة المالية وآثارها والدروس والعبر المستفيدة منها ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي (القاهرة : دار المنشورات، 2018)، ص35 .

[2] عبد المنعم عبدالله ، مظاهر الازمات الاقتصادية ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد 7 ، (ابوظبي ، 2017)، ص28.

- ❖ الارتفاع بمعدلات البطالة نتيجة للافلاس والتصفية .
- ❖ الارتفاع في معدلات الطلب على الإعانات المجتمعية .
- ❖ انخفاض معدلات الاستهلاك والانفاق والادخار والاستثمار ، وهو ما يؤدي الى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والافلاس .

ثانيا : آثار الازمات المالية

عموما تتشابه الازمات المالية في الآثار التي تخلفها منها[1] :

- ❖ الافلاس في الكثير من المصارف والمؤسسات المالية[*]، نتيجة لنقص السيولة، واضطرار البعض من الحكومات عن طريق البنوك المركزية الى محاولة للإنقاذ تلافيا للانهيار التام في الحياة الاقتصادية.
- ❖ افلاس او توقف بعض خطوط الإنتاج لبعض الشركات المعتمدة على تمويل عملها وفقا لنظام القروض بفوائد.
- ❖ عملت بعض الدول من اجل تعويض العجز بميزانيتها على فرض المزيد من الضرائب
- ❖ الاثار المجتمعية المتمثلة بزيادة مستوى الفقر واللجوء والهجرة نتيجة لفقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم التي رهنوها نتيجة للقروض[2].

ثالثا : اجراء المعالجة الازمات المالية وتقييمها

سعت الدول التي تعرضت للأزمات وكذلك منظرو الرأسمالية ، الى محاولة اصلاح الوضع كل مرة ومن بين ما تم اقتراحه والقيام به نذكر ما يلي [3]:

- ❖ المطالبة بالمزيد من الشفافية في منتجات الدين ، واهمها المشتقات (التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم بأنهم لا يفهمونها كما لا تفهمها بنوكهم المركزية).
- ❖ المطالبة بالمزيد من الرقابة والتنظيم ، وحقيقة الامر ان هناك انتقائية في الرقابة اذ اقتصرت على العالم الثالث.

---

[1] حسين حسين شحاته ،ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، (القاهرة ، دار المشورة، 2007)، ص28 .

(*) وهي حالة كبار البنوك في الازمة المالية لعام 2008 .

[2] احمد عبد القادر رسول ، وسائل معالجة الازمات المالية ، مجلة النفط والتنمية، العدد8، (الكويت، 2016)، ص33 .

[3] المصدر نفسه ، ص33 .

- ❖ إعادة النظر في القواعد الحسابية ووضع أخرى جديدة لاعادة تقييم الأصول تلافيا لتضخيم الاستدانة.
- ❖ العمل على مكافحة الفساد والتعاملات الخارجة عن اخلاقيات المهنة في مؤسسات التقييم (rating) .
- ❖ إعادة العمل بقواعد التسليف المصرفي التقليدي.
- ❖ ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب المستعان بها لأنقاذ البنوك وانعاش الحالة الاقتصادية.
- ❖ كما ان هناك من يقترح النمذجة الحسابية ، وإعادة النظر في الخصخصة ومدى جدوى نظرية الملكية العامة

وقد ظهرت هناك مطالب بتقديم البديل الإسلامي في التعاملات الاقتصادية بعد تكرار الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي والذي فتك في الأسواق المالية مسببا آثارا فادحة كانخفاض النمو وارتفاع البطالة وارتفاع تكلفة الدخل.

من خلال تطرقنا الى تعريف الازمات، أسبابها ، مظاهرها ، اثارها وإجراءات معالجتها، لاحظنا ان لمعدل الفائدة (سواء بسبب التقلبات او الارتفاع الكبير) بالغ الأثر في تفجير الازمات او تفاقمها ، وذلك بسبب سعي البنوك وأصحاب رؤوس الأموال الى تحقيق فوائد خيالية (الجشع) ، فتتضاعف الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي من جهة ، وتهرب الأموال من الاقتصاد الحقيقي (الاستثمار المباشر) باتجاه السوق المالية (المضاربات) من جهة أخرى، وهو ما يؤدي الى ظهور الازمات (يمكن العودة الى أسباب الازمات حسب ماركس وكينز) . كما ان ارتفاع معدلات الفائدة، ونقص السيولة بسبب مواصلة الرأسماليين على فوائد اكبر يطيلان فترات الكساد ويزيدان بالتالي آثارها في الاقتصاد الحقيقي (تقليص الإنتاج وضهور ارتفاع في معدلات البطالة) .

يعد معدل الفائدة الذي تعتمده البنوك سببا في ركود الاقتصاد. وقد نادى الاقتصاديون منذ زمن بعيد بضرورة إعادة النظر في كيفيات وإجراءات تطبيقية، ان لم نقل الغاء معدل الفائدة كليا. وكان ارسطو من الأوائل الذين اعتبروا الفائدة ضد الطبيعة، وان الحصول على ثروة نظير اقراضها بفائدة وهي الفكرة التي اقتنع بها توما الاكويني مستندا الى اقوال ارسطو وتعاليم الكنيسة.

اما تجار القرن السابع عشر، فقد هاجموا الفائدة واطلاق أرباح المرابين من منطلق مصلحة رأس المال التجاري، وان برروا ذلك بأتباعهم توجيهات رجال الدين والكنيسة .

وكان ادم سميث خلال القرن التاسع عشر، وبالرغم من تبنيه فكرة (دعه يعمل دعه يمر) (الحرية الاقتصادية)، قد طالب بوضع سقف لمعدل الفائدة على القروض، الامر الذي جعل رواد المدرسة الكلاسيكية يتبنون الفكرة في وضع إجراءات تحكم الفائدة.

وقد شكلت الفائدة حجر الزاوية عند جون مينارد كينز (المدرسة الكينزية) في اعقاب ازمة الكساد الكبير (1929)، اذ يعتبرها سببا في حدوث هذه الازمة. وقد خصص لها حيزا واسعا في كتاباته التي اعتبرت آنذاك (1936) ثروة في التحليل الاقتصادي، وتبعه في ذلك الكينزيون والنقديون.

عموما، حتى لو اختلفت وجهات النظر في كيفية معالجة الفائدة التي يعتبرها الجميع سببا في وجود الازمات الاقتصادية، فأن القروض بالفائدة تشكل مشكلة اقتصادية بحكم تضاؤل الدين الأصلي مع الزمن بالنسبة الى الفائدة المحسوبة عليه، ويصبح عجز الافراد والمؤسسات والدول في التسديد امرا واردا في معظم الحالات ، فيسبب ازمة تسديد الدين التي تحدث اختلالات في التوازنات المالية ، وبالتالي ازمة مالية حقيقية تتبعها ازمة اقتصادية[1].

اما من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فالأمر واضح في تحريم الفائدة بالاستناد الى كتاب الله وسنته، وقد اصطلح على تسمية الفائدة (الربا) كما جاء في الآيات والاحاديث، واتفق جمهور العلماء المسلمين على ان الربا حرام باعتباره مسببا للأزمات الاقتصادية ، وما يتبعها من غلاء وانحرافات مالية وركود اقتصادي، وذلك من خلال تحكم النشاط الربوي في مسيرة حركة الأموال المستثمرة في المجالات الاستهلاكية والرأسمالية او من خلال جزء من الأموال والحيلولة دون مشاركتها في النشاط التجاري والاستثماري بموجب عملية الاكتناز. فالاقتصاد الإسلامي تحكمه مبادئ العدالة في التوزيع ، والتكافل الاجتماعي ، ومحاربة كل اشكال الاحتكار والاستغلال والبيوع الفاسدة ، وتكريس حد الكفاية ، والمشاركة في الربح والخسارة ، واعتماد القروض الحسنة، وتقديس العمل والكسب الحلال ، وتحريم الكسب الحرام والغش . هذه المبادئ كلها كفيلة بحل هذه الازمات التي يعانيها الاقتصاد الرأسمالي[2]

[1] رغداء محمد اديب زيدان ، الربا وبدائله في الإسلام ، دار الركن الأخضر للنشر، (القاهرة ، 2016)، ص 21 .

[2] المصدر نفسه ، ص67 .

لذلك وعملاً بهذه المبادئ التي تقوم بدور كبير في الحيلولة دون تكرار تعرض الاقتصاد العالمي للهزات والأزمات ، يجب على البنوك التوقف عن بيع الديون ، كما نهى عنه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "بيع الكالئ بالكالئ" ، والتوقف عن جدولتها انطلاقا من مبدأ (النقود لا تلد نقود) وكذلك الكف عن البيع على الهامش ، وهو ما تعتمده البنوك الربوية كأداة من أدوات المشتقات المالية (بيع ما لا تمتلكه) ، والتوقف عن خلق النقود بغرض اقراض ضعف ما لديها من ودائع زيادة على منع التعامل بالإقراض مقابل السندات والكف عن استخدام صكوك الاستثمار كأداة مالية لتمويل الحكومات والشركات ، ومنع كل اشكال الممارسات الاحتكارية والقروض بفائدة والابتعاد عن شراء المخاطر .

الاستنتاجات والمقترحات

أولا : الاستنتاجات

1- ان الانهيارات المالية التي تليها انهيارات اقتصادية ظلت تكرر على فترات اقصر ويزداد حجمها وتأثيرها، وقد اتفق الكثير من المعلقين في الفترة الأخيرة على ان سبب المشكلة باختصار هو (الجشع) التي ترددت بكثرة ولكنها الصقت بقيادة النظام المعرفي العالمي .

2- ان الازمات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي كانت عبارة عن تركز الأموال لدى نفس الطبقة من أصحاب رؤوس الأموال من المضاربين ، وان كل الأموال التي ضخها في الاقتصادات المختلفة توجهت الى الايدي ذاتها .

3- ظهور دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد او السوق الذي تسبب في ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة ، وقد اعتبرت البطالة اخطر هذه المشاكل .

4- ان من اهم أسباب الازمات المالية هي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي، وهي التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبيا ، فوضى الإنتاج ، اختلال التوازن وعدم التناسق والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك ، والتناقض بين شروط انتاج القيمة الزائدة وشروط تحقيقها .

المقترحات

1- ضرورة جعل معدل الفائدة يساوي صفر ، أي ان أصحاب رؤوس الأموال هم من يقومون بالاستثمار ، سواء بأفكارهم وجهودهم واموالهم او بمشاركة الراغبين في الاستثمار ممن لا يملكون الأموال (والذين قد يملكون الافكار والموهبة وهنا يمكن العودة الى شومبيتر) .

2- التوافق بين قراءة إشارات البيئة الاقتصادية بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأفكار وهو ما يجعل الطرفين يقومان بالاستثمار من خلال اعتماد سلوك المستثمر كنظرية ونظرية التوقعات الرشيدة ونظرية التوقعات التكيفية ، او معارضة افكارهما بما يؤدي الى عدم الاستثمار ويحصل معدل الفائدة يساوي الصفر حيث يختفي جزء من الوسطاء الماليين ليوجه هامشا اما الى المستهلك واما الى المستثمر واما الى كليها .

3- العمل على تأميم البنوك ومسح الديون المتمثلة في الفوائد وهذه الحلول موجودة ضمن خصائص عمل المصارف الإسلامية التي تستبعد التعامل بالفائدة الربوية، وتعمل على توجيه الأموال نحو الاستثمار الحلال وتركيز هذا الاستثمار في دائرة انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان وتهدف أيضا الى ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ونبذ الاحتكار الذي تفرضه شركات الاستثمار الرأسمالية.

4- ضرورة العمل بما قامت به الدول التي تعرضت للازمات، وكذلك منظرو الرأسمالية الى محاولة اصلاح الوضع كل مرة ومن بين ما يجب القيام به المطالبة بالمزيد من الشفافية من منتجات الدين واهمها المشتقات التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم بانهم يهمونها كما لا تفهما البنوك المركزية، والمطالبة بالمزيد من التنظيم والرقابة وعلى العالم الثالث وضع قواعد حسابية جديدة لتقييم الأصول لا تسمح بتضخميها، وبالتالي تضخيم الاستدامة عليها مع ضرورة مكافحة مؤسسات التقييم (rating) التي أصابها فساد خطير .

المصادر

اولا: الموسوعات

1- البنك المركزي المصري ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، العدد 15، (القاهرة ، 2015).

2- العبد الله، مصطفى ، "الازمات والدورات الاقتصادية" ، الموسوعة العربية ، (القاهرة ، 2017).

ثانيا: الكتب

1- التوني، ناجي ، الازمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، ع 29 ، (الكويت : المعهد العربي للتخطيط 2017).

2- زيدان ، رغداء محمد اديب ، الربا وبدائله في الإسلام ، الركن الأخضر، (بيروت ،2016).

3- شحاته ، حسين حسين ،ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، دار المشورة ، (القاهرة ، 2007).

4- شحاته، حسين حسين ، الازمة المالية وآثارها والدروس والعبر المستفيدة منها ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي (القاهرة : دار المنشورات، 2018).

5- عبد الحميد، امجد ، المدونات الاقتصادية واسبابها ، ج 1، (بيروت ، 2016).

6- كنعان، عبد المالك ، الازمات الاقتصادية واسبابها ، ط1 ،(القاهرة، منشورات الاهرام ، 2016).

ثالثا: المجلات

1- حمدي، عبد الرحمن ، الازمة العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي ، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد السادس ، (بيروت ، 2017).

2- رسول، احمد عبد القادر ، وسائل معالجة الازمات المالية ، مجلة النفط والتنمية، العدد8، (الكويت، 2016).

3- سلامة، محمود ، اثر المؤسسات المصرفية والمالية المتعثرة في خلق الازمات المالية ، مجلة الاقتصاد ، العدد 4، (القاهرة، 2015).

4- عبدالله ، عبد المنعم ، مظاهر الازمات الاقتصادية ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد 7 ، (ابوظبي ، 2017).

5- العبندي، حسن حبيب ، المشكلة الاقتصادية: دراسة مقارنة في النظم الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادي ، (القاهرة، 2016.

Sources

First: encyclopedias

1- The Central Bank of Egypt, Encyclopedia of Islamic Economics and Finance, No. 15, (Cairo, 2015).
2-Al-Abdullah, Mustafa, "Economic Crises and Cycles," Encyclopedia of Arabia, (Cairo, 2017).

Second: books

1- Al-Tuni, Naji, Financial Crises, Development Bridge Series, p. 29, (Kuwait: Arab Planning Institute 2017).
2- Zaidan, Raghdaa Muhammad Adeeb, usury and its alternatives in Islam, The Green Corner, (Beirut, 2016).
3- Shehata, Hussein Hussein, The crisis of the global financial system in the balance of the Islamic economy, a series of research and studies in Islamic economic thought, Dar Al-Mashura, (Cairo, 2007).
4- Shehata, Hussein Hussein, the financial crisis and its effects and the lessons learned from it, a series of research and studies in Islamic economic thought (Cairo: Publishing House, 2018).
5- Abdel Hamid, Amjad, Economic Blogs and Their Causes, Part 1, (Beirut, 2016).
6- Kanaan, Abdel-Malik, Economic Crises and Their Causes, 1st Edition, (Cairo, Al-Ahram Publications, 2016).

Third: magazines

1- Hamdi, Abd al-Rahman, The global crisis and its impact on Islamic economic thought, Economic Research Journal, Issue Six, (Beirut, 2017).
2- Rasool, Ahmed Abdel Qader, means of dealing with financial crises, Oil and Development Journal, Issue 8, (Kuwait, 2016).
3- Salama, Mahmoud, The Impact of Troubled Banking and Financial Institutions on Creating Financial Crises, Al-Eqtisad Journal, Issue 4, (Cairo, 2015).
4- Abdullah, Abdel Moneim, Manifestations of Economic Crises, Economic Papers Magazine, Issue 7, (Abu Dhabi, 2017).
5-Al-Abandi, Hassan Habib, The Economic Problem: A Comparative Study in Economic Systems, Economist Research Journal, (Cairo, 2016).